Industrial Development Authority
الهيئة العامة للتنمية الصناعية

وزارة الصناعة
Ministry of Industry

حصاد
الهيئة العامة للتنمية الصناعية

عن العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

المحتويات

كلمة رئيس الهيئة ١

قطاع الأراضي والوحدات الصناعية

تيسيرات قطاع الأراضي والوحدات الصناعية ٣

رخص البناء ٦

الأراضي الصناعية ٧

المجمعات الصناعية ٨

المطورين الصناعيين ٩

قطاع التراخيص الصناعية

تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية ١٢

رخص التشغيل ١٩

السجل الصناعي ٢٠

التصنيع المحلي ٢١

الشئون الفنية ٢٥

حماية البيئة ٢٦

الحماية المدنية ٢٩

مكاتب الاعتماد ٣١

التحول الرقمي ٣٤

لوحة مؤشرات خدمات الهيئة ٣٥

الاتفاقيات الدولية ٣٨

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي ٤١

منطقة شق الثعبان ٤٢

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ٤٣

ترفيق المناطق الصناعية ٤٥

كلمة رئيس الهيئة

في ظل رؤية طموحة للعبور إلى مستقبل أفضل تمر الدولة المصرية بمرحلة هامة من البناء والتنمية، وفي هذا الإطار بدأت الدولة المصرية في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سعيا لتحقيق التنمية المستدامة تنفيذا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد شمل البرنامج الحكومي خطة إصلاحات هيكلية لبعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها قطاع الصناعة، تبنت فيه الهيئة العامة للتنمية الصناعية ما يلي: -

- إرساء حزمة من الإصلاحات التشريعية والاجرائية والمؤسسية.
- بالإضافة إلى الجهود الهائلة في مجال تحسين وتطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية.
- انشاء المجمعات الصناعية في كافة محافظات الجمهورية، يدفعها في ذلك الرغبة في خلق مناخ أعمال فعال ومرن يجعل من مصر قبلة للاستثمار الصناعي إقليميا وعالميا. وهو ما حقق نجاحاً ملموساً ظهر أثره الإيجابي على أرض الواقع وحظي بإشادة المؤسسات الدولية ورفع تصنيف الدولة المصرية في العديد من المؤشرات الاقتصادية.

وستظل الهيئة تسعى دائما إلى: -

- التحسين والتطوير وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط التي تعمل على تعميق التصنيع المحلي.
- توفير مدخلات إنتاج مصرية تفي باحتياجات الصناعة الوطنية، وتسهم في توفير العملة الصعبة والحد من الواردات.
- بالإضافة إلى دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لصغار المستثمرين، وذلك لرفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي وتحقيق التكامل بين سلاسل الإنتاج الوطنية للمساهمة في تطوير قاعدة صناعية مصرية متكاملة.

وفي ضوء ما تواجهه مصر في الفترة الأخيرة من تحديات تفرضها المتغيرات المختلفة، فقد اقتضت هذه المرحلة قيام الهيئة بتكثيف العمل الجاد لتخطي تلك التحديات والتخفيف من وطأتها وتم بالفعل تحقيق نجاحات ملموسة يشهدها القطاع الصناعي وذلك من خلال تقديم تيسيرات وحوافز غير مسبوقة، وسوف تستمر الهيئة في العمل معاً بتفاؤل وأمل في مستقبل أفضل يرقى لمكانة مصر محققا لها الريادة إقليميا وعالميا.

وتعتز الهيئة دائما بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص كونه الشريك الأساسي في تنظيم النشاط الصناعي، واقتراح السياسات وصياغة استراتيجيات التنمية بما يكفل تحقيق الأهداف التنموية وتحسين هيكل الانتاج الصناعي وزيادة تنافسيته إقليميا ودوليا بشكل مستدام.

وتتشرف الهيئة بتقديم خدماتها الإدارية والفنية للمجتمع الصناعي من خلال فريق عمل كفء وكوادر متخصصة يدعمها في ذلك فروعها المنتشرة في معظم محافظات الجمهورية التي تعمل بكل طاقتها لتلبية كافة متطلبات المستثمرين.

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية

الدكتورة / ناهد يوسف

تيسيرات قطاع الأراضي والوحدات الصناعية

تيسيرات قطاع
الأراضي والمجمعات الصناعية

أولاً : الأراضى الصناعية

أ - الخريطة الصناعية

أعدت الهيئة العامة للتنمية الصناعية حزمة من التيسيرات المالية والمستندية، فقد تم اعتماد وتقديم حوافز للمستثمرين للانتهاء من إثبات الجدية على الأراضي المخصصة.

التيسيرات المالية:

- خفض تكاليف دراسة الطلب من ٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه.
- إلغاء مقابل تقديم العروض.
- خفض جدية الحجز من ١٠٠ ألف جنيه ليصبح ١٠٪ من إجمالي ثمن الأرض.
- الإعفاء من تقديم خطاب ضمان بنكي لإثبات ضمان جدية تنفيذ المشروع.

التيسيرات المستندية:

- الاكتفاء بتقديم نموذج مبسط لملامح المشروع بدلًا من تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية كاملة ببيانات المشروع.
- الإعفاء من تقديم الاستعلام الائتماني.
- تيسير الملاءة المالية من خلال الغاء الشرط الخاص بتغطية رصيد الحساب ١٠٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروع والاكتفاء بأن تغطي الحركات الدائنة ٥٠٪ فقط من ثمن الارض.
- إتاحة التقديم الإلكتروني من خلال موقع الخريطة الاستثمارية.

ب - لجنة ٢٠٦٧ :

تم تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كافة جهات الولاية وهي (هيئة المجتمعات العمرانية – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – وزارة التنمية المحلية)
تختص باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بعد استيفائهم القرارات والمستندات التي تحددها اللجنة
وتخصص الأراضي الصناعية المرفقة للمستثمرين بنظامي التملك وحق الانتفاع على أن لا يتم الإعلان عن الأراضي الصناعية للمستثمرين إلا بعد تسعير كافة الأراضي الصناعية على مستوى الجمهورية، واعتماد التسعير من السيد رئيس مجلس الوزراء

مُحددات ومعايير للطلبات المُقدمة للجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ :

- طلبات المشروعات الكبرى (Mega projects) ذات العلامات التجارية والاستثمارات الكبرى (على أن تكون المساحة المطلوبة تبدأ من ١٠ آلاف م٢).
- طلبات التوسعات لمشروعات أثبتت الجدية باستخراج رخصة التشغيل / السجل الصناعي (على أن تكون المساحة المطلوبة تبدأ من ١٠ آلاف م٢).
- نوعية النشاط المُستهدف (سد وتقليص فجوات استيرادية-أنشطة الإحلال) «١٥٢ فرصة» (على أن تكون المساحة المطلوبة تبدأ من ١٠ آلاف م٢).
- طلبات التوسعات المُلاصقة التي أثبتت الجدية.
- الاستثمار الأجنبي (على أن يتم سداد قيمة الأرض بالدولار تحويل من الخارج).
- طلبات محافظات الصعيد - شمال وجنوب سيناء – مدن الجيل الرابع (للطلبات التي ترد من جهة الولاية) سواء مشروعات جديدة أو توسع.
- الطلبات الواردة من هيئة المُجتمعات العمرانية الجديدة لسداد قيمة الأرض بالدولار.

ثانياً: المجمعات الصناعية

يهدف هذا المشروع إلى تقديم حل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والمصانع الصغيرة من ناحية أخرى، فضلا عن المساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية والصناعات ذات القيمة المضافة والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين من إظهار قدراتهم الإبداعية للابتكار والارتقاء بالصناعة المصرية وتعميق المنتج المحلى

تيسيرات المجمعات الصناعية

- السماح للمستثمر بأن يتقدم بطلب تخصيص الوحدة بالبطاقة الشخصية وذلك في حالة عدم حصوله على سجل تجاري
- منح المستثمر مهلة قدرها ثلاثة أشهر للحصول عليه وإثبات الكيان القانوني الجديد على سند الحيازة (محضر الاستلام – عقد الإيجار) بعد الاستلام.
- منح تيسيرات في إعداد دراسة الجدوى بوضع نموذج مرفق بكراسة الشروط معد مسبقاً بدلاً من اشتراط التقدم بدراسة جدوى معتمدة من مكتب استشاري.
- تخفيض ثمن كراسة الشروط من ٢٢٨٠ جنيه شاملة الضريبة المضافة إلى ٣٤٢ جنيه أو ٥٧٠ جنيه وفقاً لكل مجمع صناعي.
- تخفيض مبلغ التأمين للوحدة من ٥٠٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠جنيه
- تم إعادة النظر في منظومة التسعير الحالية للإيجار بالمجمعات الصناعية وإجراء تخفيضات تصل إلى ٤٠٪ لسعر المتر المربع (ايجار – تمليك) لتتراوح القيمة الايجارية ما بين ١٧,٥ إلى ٢٤ جنيه/م٢ بناءًا على موافقة مجلس الوزراء على مُقترح التيسيرات المعروضة من وزير التجارة والصناعة السابق.
- منح إعفاء من الإيجار لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستلام وتم تمديدها لتصبح تسعة أشهر.
- تم تخفيض سعر المتر المربع (ايجار – تمليك) بنسبة ٤٠ ٪ للمجمعات الصناعية (المنيا – أسيوط – سوهاج – الأقصر – أسوان – قنا).
- تم ابرام بروتوكول مع عدد (٧) بنوك وفقا لمُبادرة البنك المركزي بشأن تمويل راغبي تملك الوحدات. (البنك الأهلي المصري – بنك مصر – بنك الإسكندرية – بنك التنمية الصناعية – البنك المصري لتنمية الصادرات – بنك قناة السويس – بنك قطر الوطني الأهلي)
- قيام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بتمويل الآلات والمُعدات ورأس المال العامل للمشروعات بالوحدات.
- تم طرح الوحدات بنظامي التمليك – الايجار – مع إمكانية تغيير نظام التعاقد من إيجار الي تمليك حسب رغبة المستثمر.
- السماح بجدولة أي مستحقات مالية متأخرة وإتاحة سدادها بأقساط لمدة عام.
- منح مهلة مجانية ٦ أشهر لإثبات الجدية للمشروعات الساري تخصيصها.
- الاعفاء من ٧٥٪ من غرامات التأخير عن اثبات الجدية (ان وجدت) في حالة السداد الفوري أو الاعفاء من ٥٠٪ في حالة تقسيط الغرامة مع إمكانية تقسيطها حتى ثلاثة سنوات.

حوافز اضافية تمنح لقطاع الأراضي والوحدات الصناعية

- تم منح المشروعات الصناعية تيسيرات لمساعدتها في الانتهاء من إثبات الجدية على الأراضي أو الوحدات الصناعية المخصصة لها (بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٢٦) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٥ + قرار رئيس الهيئة (١٣٣) بتاريخ (٢٠٢٣/٢/١٢).
- ٦ أشهر مهلة مجانية للمشروعات الصناعية سواء داخل أو خارج البرنامج الزمني طبقاً لمراحل التنفيذ والساري تخصيصها ولم يصدر قرار بسحبها.
- الإعفاء من ٥٠٪ من الغرامات المقررة مع إمكانية التقسيط لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.
- الإعفاء من ٧٥٪من الغرامات المقررة في حالة السداد الفوري.
- تم مد العمل بأحكام المادة الثانية من القرار الإداري رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٢٣ لعدة فترات انتهت في ٢٠٢٤/٠١/٢٤.

رخص البناء

إجمالي عدد رخص البناء خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان		الإجمالي
عدد الرخص الصادرة	إصدار جديد	٦٠٧
	تعديل	٥٦٩
الإجمالي		١١٧٦

تطور عدد رخص البناء خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

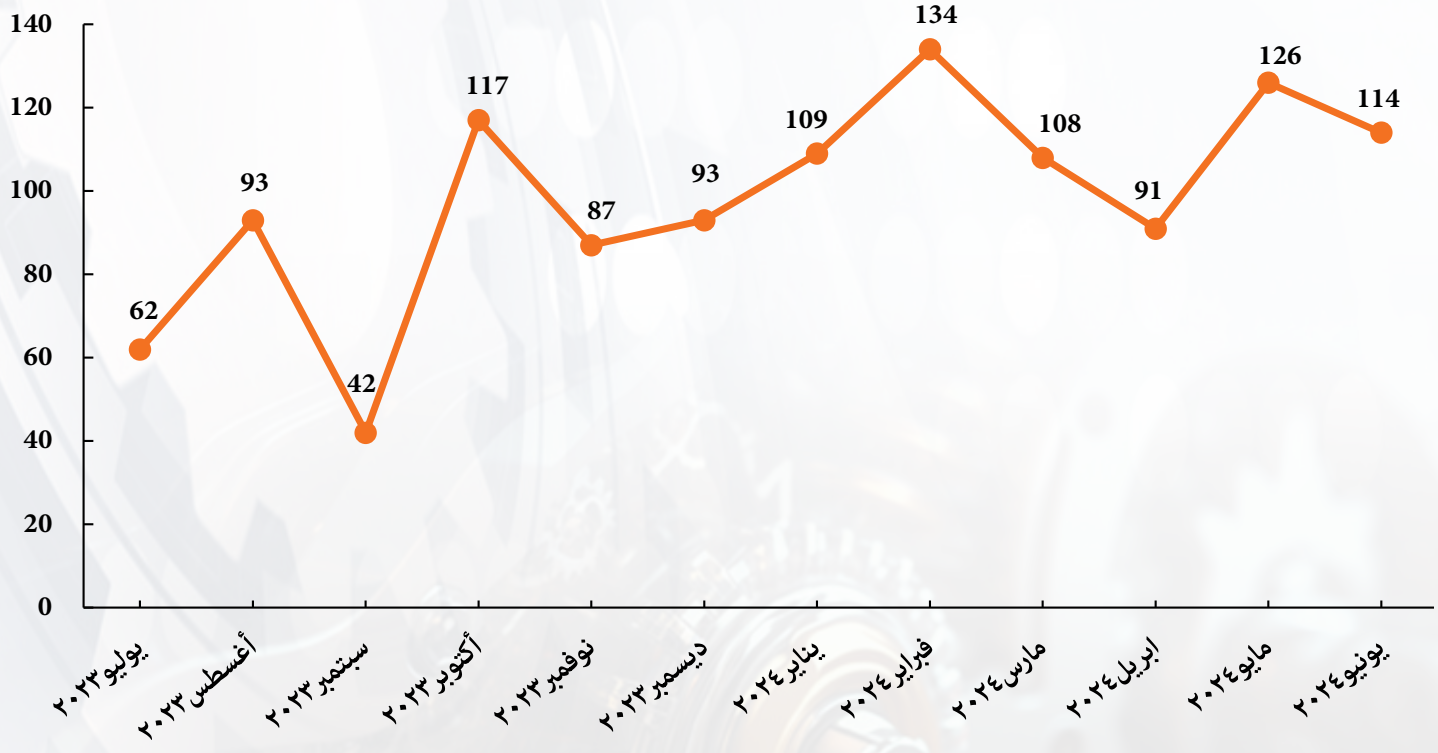

الأراضـي الصنـاعـيـة

قطاع الأراضي الصناعية (التخصيص من خلال لجنة ٢٠٦٧)

بيان إجمالي بالطلبات المُخصصة من خلال لجنة ٢٠٦٧ منذ يوليو ٢٠٢٣ (لجنة ١٤) وحتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤ (لجنة ٢٣)

عدد القطع ١١٤٧ | عدد المشروعات ٧٠٩ | المساحة ٥,٦ مليون م٢

الطلبات الصادر لها موافقة	طلبات التوسعات				الطلبات الجديدة			
	مشروعات المحافظات		مشروعات المدن الجديدة		مشروعات المحافظات		مشروعات المدن الجديدة	
عدد القطع المُخصصة	عدد القطع	المساحة م٢	عدد القطع	المساحة م٢	عدد القطع	المساحة م٢	عدد القطع	المساحة م٢
	١٢١	١٧٠٨٥٠,٧٧	٥٢٧	٣٢٩٢٤٠٤,٨٤	١١٤	١٨١١٥٩,٦٦	٣٨٥	١٩٢٢٧٤٢,٣٠
عدد المشروعات	٦٠		٣١٦		٤٣		٢٩٠	
٧٠٩	٣٧٦				٣٣٣			

قطاع الأراضي الصناعية (التخصيص من خلال الخريطة الإستثمارية)

إجمالي عدد المشروعات المخصصة من خلال الخريطة الاستثمارية (المرحلتين الرابعة الخامسة) حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

المرحلة الرابعة

عدد المشروعات ١٨٠ | عدد القطع التي تم تخصيصها ١٨٦ | المساحة ٠,٣٣ مليون م٢

المرحلة الخامسة

عدد المشروعات ٢١٨ | عدد القطع التي تم تخصيصها ٢٣٢ | المساحة ٠,٤٦ مليون م٢

عدد المشروعات ٣٩٨ | عدد القطع التي تم تخصيصها ٤١٨ | المساحة ٠,٧٩ مليون م٢

المجمعات الصناعية

المجمعات الصناعية حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠

م	المحافظة	المجمع	إجمالى عدد وحدات المجمع	إجمالى عدد الوحدات المخصصة	إجمالى عدد الوحدات الشاغرة
١	المنوفية	السادات	٢٩٦	٢٩٦	٠
٢	بورسعيد	جنوب الرسوة	١١٨	١١٨	٠
٣	القاهرة	بدر	٨٧	٨٧	٠
٤	الاسكندرية	مرغم ٢	٢٠٤	٢٠٤	٠
٥	البحر الأحمر	الغردقة	٢١٨	٢١٨	٠
٦	الغربية	المحلة الكبرى	٦١١	٦١٠	١
٧	الأقصر	البغدادى	٢٠٦	١٩٣	١٣
٨	المنيا	المطاهرة	٦٨	٦١	٧
٩	سوهاج	غرب جرجا	١٧٨	١٧١	٧
١٠	بنى سويف	بياض العرب	٢٦٦	٢٥٥	١١
١١	أسيوط	عرب العوامر	٢٧٢	٢٣٥	٣٧
١٢	قنا	هو	٤٢٠	٣٩٣	٢٧
١٣	أسوان	الجنينة والشباك	٣٠٨	٧٤	٢٣٤
١٤	الفيوم	الفيوم (معدنى)	١١٦	١١٦	٠
١٥		الفيوم (خرسانى)	٥٧٦	٤٤٥	١٣١
١٦	البحيرة	حوش عيسى	٨٦٤	٦٠	٨٠٤
	الإجمالى		٤٨٠٨	٣٥٣٦	١٢٧٢

إجمالى عدد الوحدات بكل مجمع وعدد الوحدات المخصصة

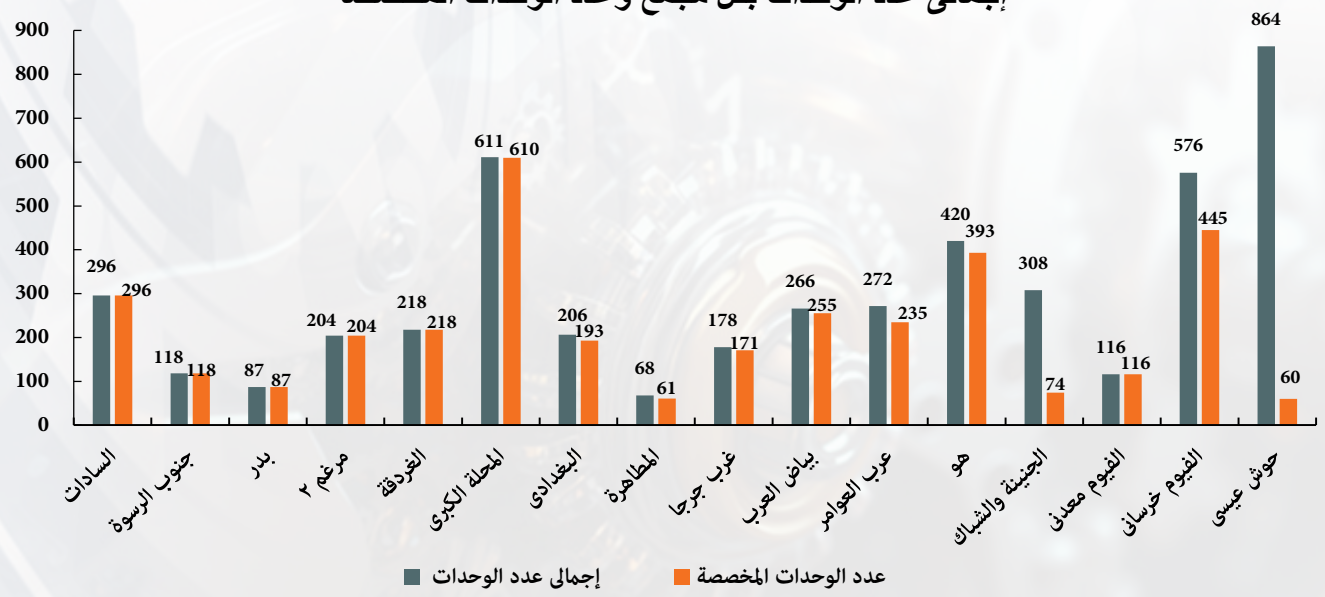

المطورين الصناعيين

شركات قطاع خاص أتاحت لها الهيئة أراضي صناعية من خلال مناقصات عالمية لتقوم :-

- ترفيق وتطوير المنطقة (طرق – مياه – صرف – كهرباء – غاز ...الخ).
- إدارة المنطقة وتقديم الخدمات اللوجيستية والأمنية وأعمال الصيانة ، والتسويق والترويج محليًا وعالميًا.

عقود شركات المطورين

تاريخ التعاقد	مساحة الأرض المستلمة (مليون م٢)	موقع المشروع	الموقف التنفيذي لشبكات المرافق حتى يونيو ٢٠٢٤
٢٠٠٧ (مرحلة أولى)	٥,٥	السادس من أكتوبر	الإنتهاء من معظم شبكات المرافق
	٣,١	العاشر من رمضان	
٢٠٠٩ (مرحلة ثانية)	٣,٢	السادس من أكتوبر	انجاز أكثر من ٩٥٪ من شبكات المرافق
	٢	العاشر من رمضان	
٢٠١٠ (مرحلة ثالثة)	٠,٥	العاشر من رمضان	استمرار المطور شركة أوركيد الكويتية فى تنفيذ المشروع وإنجاز ٨٠٪ من المرافق الداخلية وتوصيل المياه الخارجية
٢٠١٠ (مرحلة رابعة)	٠,٧	السادات	استمرار المطور ايتامكو فى تنفيذ المشروع وتشغيل جزء من المشروع وإنجاز ٩٠٪ من المرافق الداخلية
٢٠١٨	٣,٩	السادات	انتهى المطورين (سي بي سي - بولاريس الزامل) من تنفيذ أعمال البنية التحتية يقوم المطور (اس دي ام) باستكمال أعمال البنية التحتية
	٤	العاشر من رمضان	يقوم المطور (اس دي ام) باستكمال أعمال البنية التحتية بدأ المطور (بيراميدز) في تنفيذ أعمال البنية التحتية

إجمالي عدد عقود بيع الأراضى الموقعة بين المطور والمستثمر
(اعتماد العقود من الهيئة)
خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
عدد عقود بيع الأراضي	٥٩
المساحة (بالألف م٢)	٥٤٤,٨

تطور عدد عقود بيع الأراضى الموقعة بين المطور والمستثمر
خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

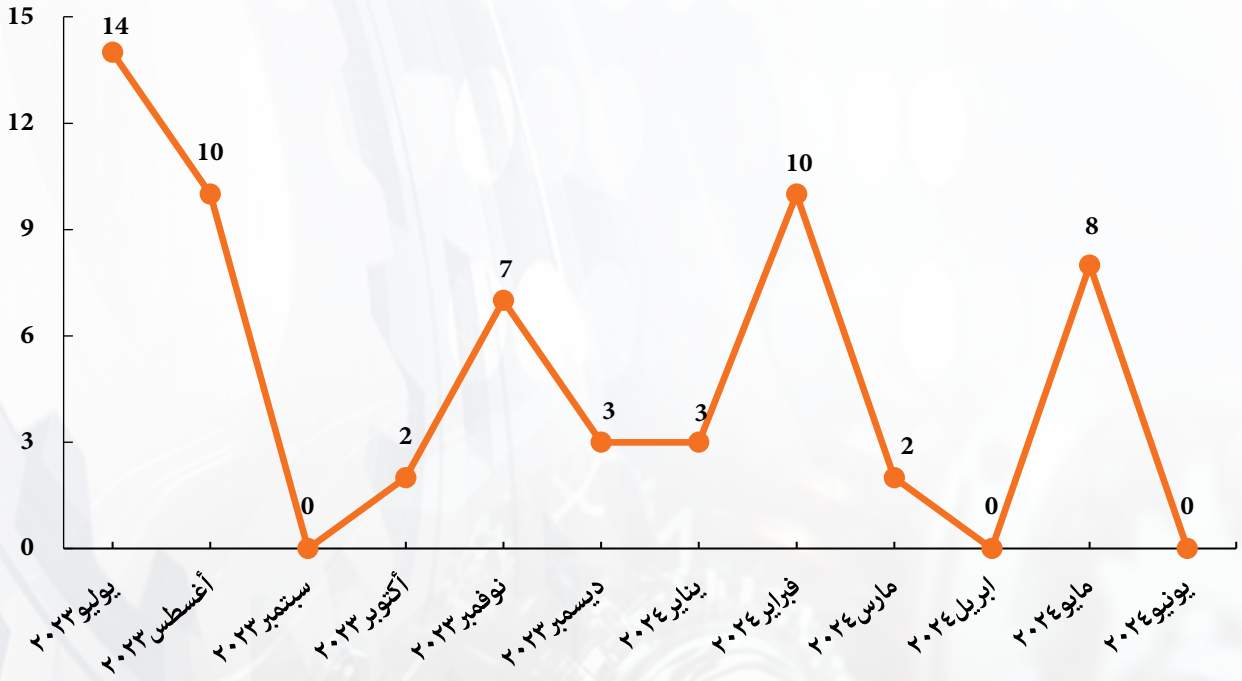

تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية

تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية

مقدمة

شـهدت الهيئـة العامـة للتنميـة الصناعيـة خلال الشـهور الماضيـة جـهودًا كبيرة وخطوات جـادة من خلال تشكيل فرق عمل من أبنـاء الهيئـة لتطوير منظومـة الإجراءات، بـهدف تطوير آليـة تـقديم الخدمـات لـلمستثمر والخروج بحزمـة من الحوافز والتيسيرات غير المسبوقـة، ممـا نتـج عنـه ارتفـاع ملـحوظ فـي مـعدلات أداء الهيئـة، تمثلت هذه الخطوات فـي عدد من التيسيرات والـقرارات

تيسيرات قطاع التراخيص الصناعية:

حدد قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ نوعين من التراخيص:

١. الترخيص بنظام الإخطار ويسري على المنشآت الصناعية التي لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر.

٢. الترخيص بنظام المسبق ويسري على المنشآت الصناعية التي تمثل درجة كبيرة من المخاطر

الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتيسير اجراءات منح التراخيص

أولاً: مراجعة إجراءات وتوقيتات الحصول على رخصة التشغيل بنظامي الإخطار والمسبق

- إعفاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من نصف الرسوم المقررة لكل من الخدمات التالية (إصدار الترخيص أول مرة /التنازل عن الترخيص/ التعديل الفني والإداري للترخيص /المتابعة السنوية).
- أجاز القانون وضع اشتراطات خاصة تلائم طبيعة تلك المشروعات.
- مضاعفة الحد الأقصى للمهل الممنوحة لتوفيق أوضاع هذه المشروعات.
- للجان التظلمات استثناء هذه المشروعات من بعض الاشتراطات غير الجوهرية، وذلك عند وجود مبررات معقولة لذلك.

	سابقاً	حالياً
مدة الإصدار	• رخصة التشغيل بالإخطار: يوم واحد بحد أقصى ٧ أيام. • رخصة التشغيل المسبق: ٣٠ يوم (قانوناً) تصل الفترة الى أكثر من عامين نتيجة لتأخر معاينة الحماية المدنية والموافقة البيئية.	• رخصة التشغيل بالإخطار: من ١: ٧ أيام • رخصة التشغيل المسبق: ٢٠ يوم

ثانياً : تفعيل دور مكاتب الاعتماد:

- مكاتب الاعتماد هي الجهات المرخص لها من الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالعمل في مجال فحص جميع الأمور الفنية والمستندات الخاصة بالتراخيص الصناعية، وقد انهت الهيئة إجراءات اعتماد عدد ١٤ مكتب من المكاتب الاستشارية المتخصصة والتي يجوز أن يلجأ إليها طالب الترخيص للتأكد من استيفاء المنشأة الصناعية للشروط والإجراءات المطلوبة قانوناً واللازمة لممارسة النشاط الصناعي وإعطائه شهادة اعتماد مقبولة بذلك لتقديمها للهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وبمجرد تسليم الشهادة إلى الهيئة يتم إصدار الرخصة في ذات يوم التقديم سواء كانت بنظام الاخطار أو المسبق دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر.

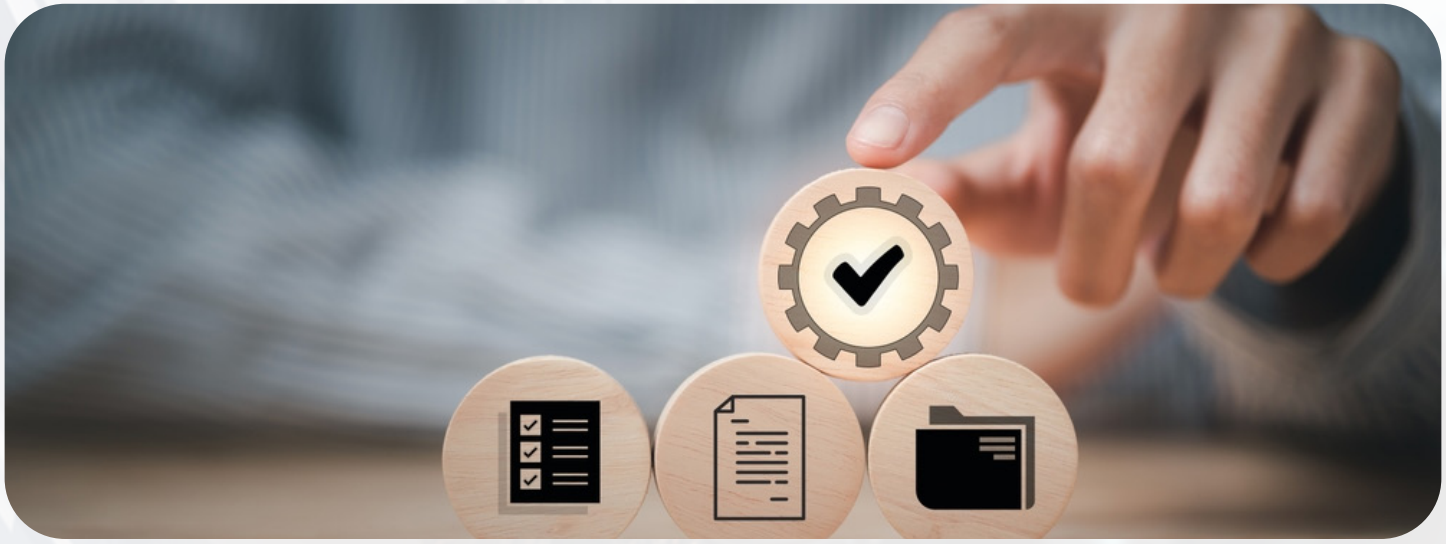

ثالثاً : تطوير منظومة المعاينات الفنية:

توحيد نموذج المعاينة الفنية

تم توحيد نموذج المعاينة الفنية وربط معاينة كل من السجل الصناعي والرخصة، الأمر الذي ترتب عليه توفير الوقت وإنجاز أكبر عدد من المعاينات، حيث تم تنفيذ ٢٣,١٢٠ معاينة في الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى مايو ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٧,٧٨٦ معاينة في الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى مايو ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٣٠٪

استخدام التابلت في المعاينات:

بدأ استخدام التابلت بشكل جزئي على أن يتم العمل به بشكل جزئي في المعاينات الفنية وجاري العمل به بشكل نهائي، وتعتبر تلك المنظومة بمثابة تأسيس لقاعدة بيانات رقمية للمنشآت الصناعية مدون بها كافة بيانات وإحداثيات تلك المنشآت، كما يساهم في غلق طلب المنشأة في ذات يوم إجراء المعاينة حيث يقوم القائم بالمعاينة بتسجيل بيانات المنشأة ونتائج المعاينة بشكل فوري على جهاز التابلت وإرسالها للمقر الرئيسي من داخل المصنع.

رابعاً: إجراءات تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢، والذي نص على أن تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر بالتنسيق مع باقي الجهات المعنية لاستصدار كافة الموافقات والتصاريح المطلوبة على أن يوقع المستثمر إقراراً بمسئوليته التامة عن عمل المصنع وفق الاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة في هذا الشأن، ولتفعيل القرار المنوه عنه تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- فيما يخص الموافقة البيئية :

الوضع السابق	الوضع الحالي
• يتولى جهاز شئون البيئة مراجعة دراسات تقويم التأثير البيئي للأنشطة عالية المخاطر والبت فيها، وإخطار الهيئة بنتيجة تلك الدراسة . • تبين من واقع مراجعة إجراءات استصدار رخصة التشغيل بنظام المسبق انه يتم اصدار الموافقة البيئية في مدة تتراوح من عام الى عامين.	• قامت الهيئة منذ ١ /٨ /٢٠٢٢ بتشكيل لجنة تضم عدد (٢) باحث من جهاز شئون البيئة واستشاري بيئي متعاقد مع الهيئة، تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين أسبوعياً بمقر الهيئة لمراجعة الدراسات البيئية وتحصيل رسوم المراجعة لصالح جهاز شئون البيئة وإصدار الموافقات في مدة لا تتجاوز ١٥ يوم من تاريخ تقديم الدراسة مستوفاة تمهيداً لإصدار الرخصة المسبق خلال ٢٠ يوماً.

ب- فيما يخص الحماية المدنية :

الوضع السابق	الوضع الحالي
• يتم مخاطبة الإدارة العامة للحماية المدنية للتنسيق على موعد معاينة المنشأة والتحقق من استيفائها لاشتراطات الحماية المدنية. • تبين من واقع التطبيق طول الفترة الزمنية التي تستغرقها معاينات الحماية المدنية للتحقق من استيفاء المنشآت الصناعية الخاضعة للترخيص بنظام المسبق لاشتراطات الوقاية من اخطار الحريق (والتي تصل إلى فترة من عام الى عامين).	• قامت الهيئة منذ ٢١ /٨ /٢٠٢٢ بتشكيل لجنة تضم ضابط من الإدارة العامة للحماية المدنية واستشاري حماية مدنية متعاقد مع الهيئة، تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين أسبوعياً بمقر الهيئة لمراجعة تقارير أعمال الحماية من الحريق والبت فيها خلال مدة لا تتجاوز (١٥) يوماً تمهيدا لإصدار الرخصة خلال ٢٠ يوماً.

خامساً: لجنة اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية:

- تم تفعيل لجنة اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية حيث صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٣٢٥) لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل اللجنة التي تختص بوضع الاشتراطات الخاصة بممارسة النشاط الصناعي.
- ومن أهم قرارات اللجنة:
- تبسيط الاشتراطات الخاصة بالمستلزمات الطبية والكواشف التشخيصية الصادرة عن هيئة الدواء المصرية والتي كانت تمثل أحد المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال، ومنح مهلة للمنشآت العاملة في هذا المجال لتوفيق أوضاعها واستيفاء هذه الاشتراطات.
- تعديل الاشتراطات البنائية الخاصة بأراضي الصناعات الصغيرة وزيادة النسبة البنائية المقررة لتصل إلى ٧٠٪
- وقد صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٤٩٣) لسنة ٢٠٢٣

سادساً : تقنين أوضاع المنشآت الصناعية المقامة بدون رخصة تشغيل (القطاع غير الرسمي):

- صدر قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها، والذي بموجبه يتم منح تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة سنة للمنشآت الصناعية غير المرخص لها، لتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

مميزات القانون:

- القانون يخاطب المصانع القائمة غير الحاصلة على رخص تشغيل ويهدف مشروع القانون إلى شرعنة القطاع غير الرسمي وضمه تحت مظلة الدولة.
- كما صدر القرار الوزاري رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٢٣ بشأن قواعد وإجراءات منح تصاريح تشغيل مؤقتة للمنشآت الصناعية غير المرخص لها تفعيلاً لأحكام القانون حيث قصر المستندات المطلوبة على أربع مستندات فقط ويتم إصدار التصريح خلال ٣ أيام عمل من تاريخ استيفاء المستندات أو من تاريخ المعاينة .

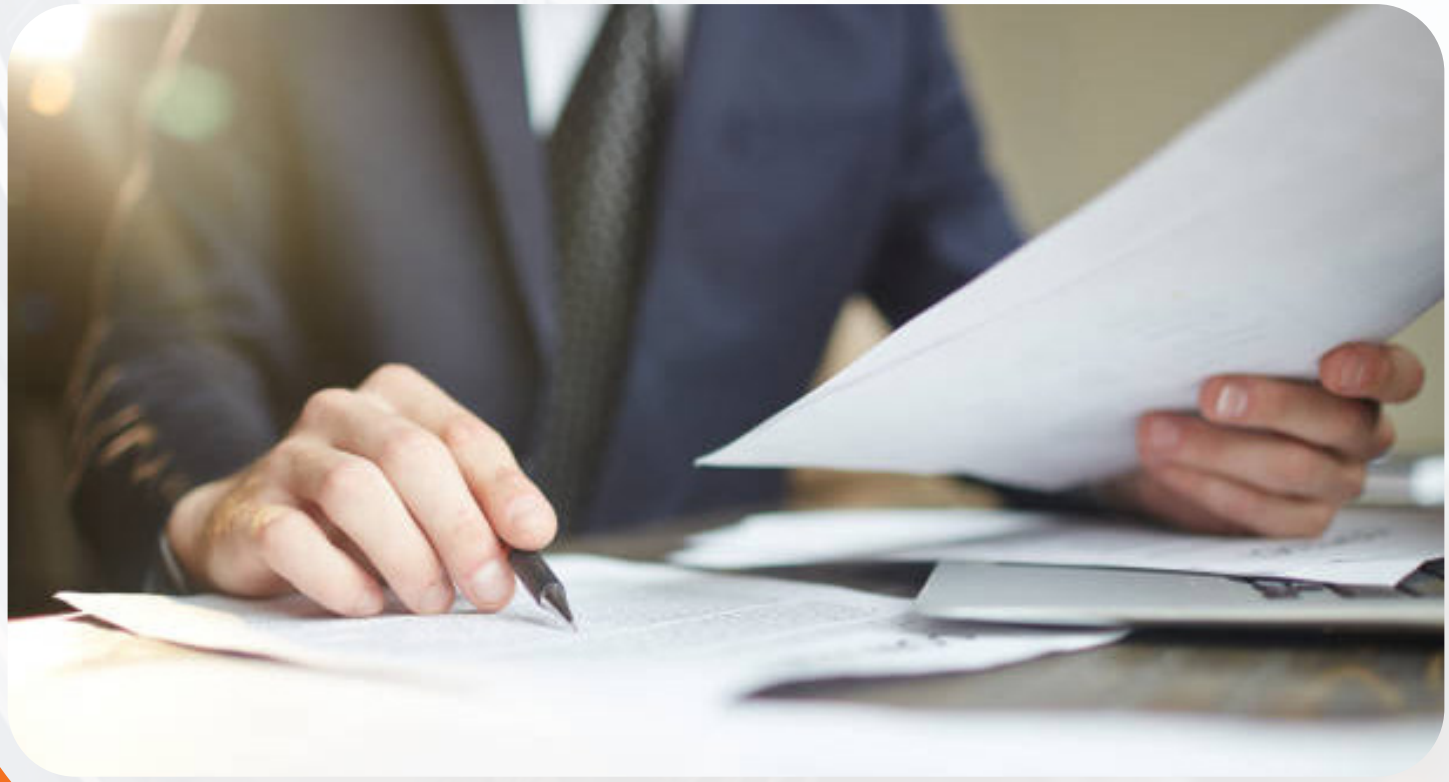

ثامناً: تبسيط إجراءات المتابعة السنوية

- صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات المتابعة السنوية. حيث قصر مستندات المتابعة السنوية على مستندين فقط وهما:
  ١. إيصال سداد رسم المتابعة.
  ٢. إقرار المستثمر استمرار ممارسة النشاط بذات الشروط والضوابط الواردة بالترخيص
- صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (١٧٢) لسنة ٢٠٢٣ بشأن رسوم المتابعة السنوية والذي أتاح للمنشآت الصناعية إمكانية سداد رسوم المتابعة السنوية لأكثر من سنة وفقاً لنظام الترخيص وذلك على النحو التالي:
  – بالنسبة لنظام الترخيص المسبق بحد أقصي ثلاث سنوات.
  – بالنسبة لنظام الترخيص بالإخطار بحد أقصي ٥ سنوات.

مما ساهم في التيسير على السادة المستثمرين وتسهيل معاملاتهم مع الجهات المختلفة وتقليل عدد مرات التردد على الهيئة.

تاسعاً: لجنة التظلمات

تم إعادة تشكيل لجنة التظلمات من القرارات الصادرة من الهيئة تطبيقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية وطبقاً للقرار ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٢.

وتقوم اللجنة بتلقي طلبات التظلم على النموذج المعد لهذا الغرض وقيدها في السجل المخصص لذلك في تاريخ ورودها ومنح المتظلم ما يفيد استلام الطلب مثبتاً به رقم الطلب وتاريخ تقديمه

وتختص اللجنة بالنظر في جميع التظلمات المقدمة من المستثمرين بشأن القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون (ألإلغاء رخصة تشغيل – رفض طلب ترخيص- غلق منشأة – التظلمات المقدمة من مكاتب الاعتماد - .....).

<u>مميزات إصدار القرار:</u>

سرعة البت في التظلمات المقدمة من السادة المستثمرين حيث يتم البت في التظلم خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وفي حالة الاستعجال يكون البت في خلال ٧ أيام.

عاشراً: التحول الرقمي

جاري العمل على تطبيق التحول الرقمي في جميع أعمال الهيئة وأتمتة كل الخدمات التي تقدمها للسادة المستثمرين، ويجري العمل حالياً على ميكنة خدمات تخصيص الأراضي بالتكامل مع الخريطة الاستثمارية

كما يجري العمل على إطلاق المنصة الإلكترونية التابعة لوزارة التجارة والصناعة والتي سيتم من خلالها التقدم على بعض خدمات الهيئة online.

أحد عشر: السجل الصناعي

يتم إصدار شهادات السجل الصناعي خلال ثلاثة أيام عمل من ورود الرأي الفني وبعد استيفاء المستندات المطلوبة وهي:

١. صورة رخصة التشغيل (إيصال سداد رسوم المتابعة السنوية حال مرور أكثر من سنة على إصدارها)
٢. مستخرج حديث وساري من السجل التجاري.
٣. شهادة عضوية اتحاد الصناعات سارية بعنوان المنشأة الصناعية.
٤. أصل آخر سجل صناعي في حال التعديل الفني أو التجديد.

صدر القرار الإداري رقم ٦١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات إصدار السجل المشروط حيث تم زيادة عدد المديرين المفوضين بإعتماد السجلات المشروطة، فضلاً عن توحيد مدد إصدار السجل الصناعي المشروط على مستوى الفروع، وأصبحت أقل مدة يتم منحها ستة أشهر بعد أن كانت شهر واحد فقط منعاً لتعطيل مصالح المستثمرين.

اثنى عشر: التوسع في إنشاء فروع الهيئة لخدمة المستثمرين:

- في إطار سعي الهيئة لخدمة المستثمرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالنشاط الصناعي، قامت هيئة التنمية الصناعية بزيادة عدد فروعها على مستوى الجمهورية لتصل إلى ٣١ فرع حيث تم افتتاح فروع جديدة في محافظات (كفر الشيخ – البحيرة – بنى سويف) وجارى افتتاح فروع جديدة في بعض المحافظات كما أنه قد تم تطوير ورفع كفاءة العديد من الفروع واستحداث مقرات جديدة لها، وذلك لتقديم خدمات الهيئة للمستثمرين في تلك المناطق دون الحاجة إلى التوجه إلى المقر الرئيسي بالقاهرة.
- وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتطوير موقعها الإلكتروني وتطبيقاتها الإلكترونية لتقديم بعض خدماتها للمستثمرين بشكل إلكتروني، مما سيساهم في تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد.

الثالث عشر: تفعيل خدمة حجز رقم دور في الهيئة الكترونياً:

في إطار سعي الهيئة لتطوير خدماتها وتحسين تجربة المستثمرين، قامت هيئة التنمية الصناعية بتفعيل خدمة حجز رقم دور إلكترونيًا من خلال موقعها الإلكتروني

وتوفر هذه الخدمة العديد من المزايا، منها:

- توفير الوقت والجهد على المستثمرين
- تقليل الازدحام في فروع الهيئة
- ضمان حصول المستثمرين على الخدمة في الوقت المحدد
- تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستثمرين

خدمة العملاء

تم تطوير منظومة العمل وتحسين الأداء من خلال التعامل مع العملاء بكافة سبل التواصل المباشرة والغير مباشرة، لضمان التيسير عليهم في الحصول على المعلومات المطلوبة أو الرد على الشكاوى الواردة بمختلف أنواعها بأبسط الطرق وأيسرها، وتشمل طرق التواصل ما يلي:

- الخط الساخن للهيئة ١٩٧٨٠
- وسائل التواصل الاجتماعي
- رابط لحجز موعد للتقديم على الخدمات بالمقر الرئيسي وفرع التجمع الخامس.

رخـص الـتـشـغـيـل

إجمالي عدد خدمات رخص التشغيل خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	اخطار	مسبق	الإجمالي
أول مرة	٦٠٨٨	١٠٠	٦١٨٨
تعديل	٧٤٣٤	١٨٠	٧٦١٤
متابعة سنوية	١٤٦٥٢	٧٥٠	١٥٤٠٢
توفيق أوضاع	٠	١٢	١٢
الإجمالي	٢٨١٧٤	١٠٤٢	٢٩٢١٦

تطور عدد خدمات رخص التشغيل
خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

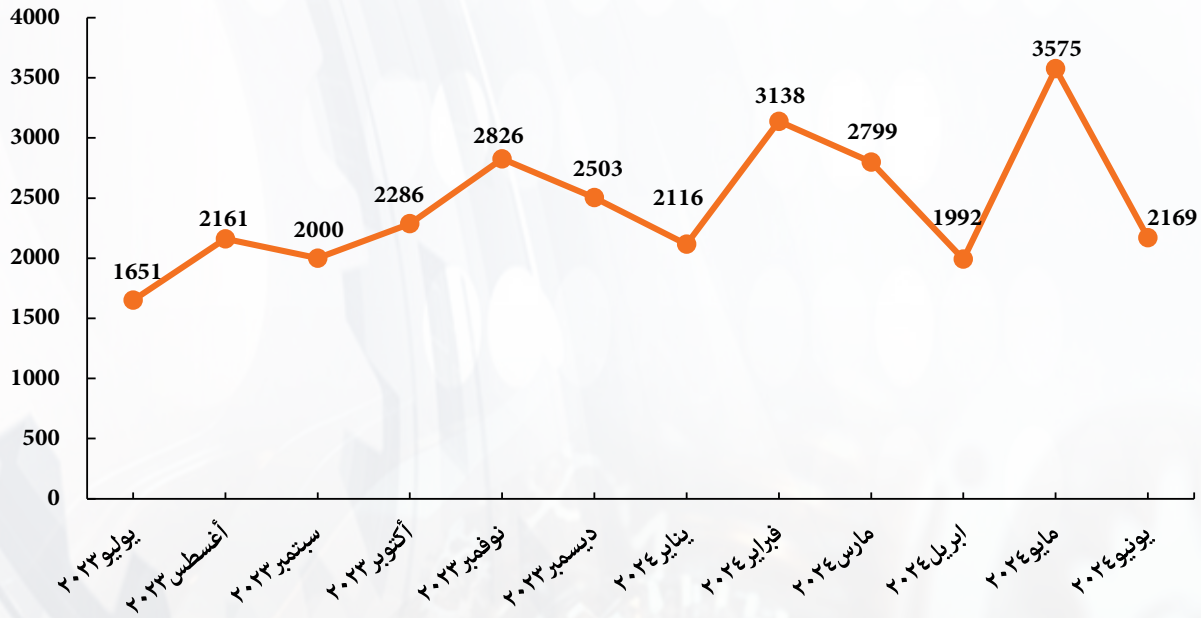

تم إصدار عدد (١٧٠٧) تصريح تشغيل خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

بلغ عدد خدمات رخص التشغيل خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٢٩٢١٦ رخصة

مقارنة بالعام المالي السابق ٢٣٤٠٦ رخصة

بمعدل نمو بلغ ٢٥٪

السجل الصناعي

إجمالي عدد خدمات السجل الصناعي (دائم - محدد المدة) خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

البيان	دائم	محدد المدة	الإجمالي
أول مرة	٣٦٧١	٣٢٢٩	٦٩٠٠
تجديد	١٨٨٥	١١٥٩	٣٠٤٤
تعديل	١٢٣٠	٤٣٧	١٦٦٧
الإجمالي	٦٧٨٦	٤٨٢٥	١١٦١١

تطور عدد خدمات السجل الصناعي (دائم - محدد المدة)
خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

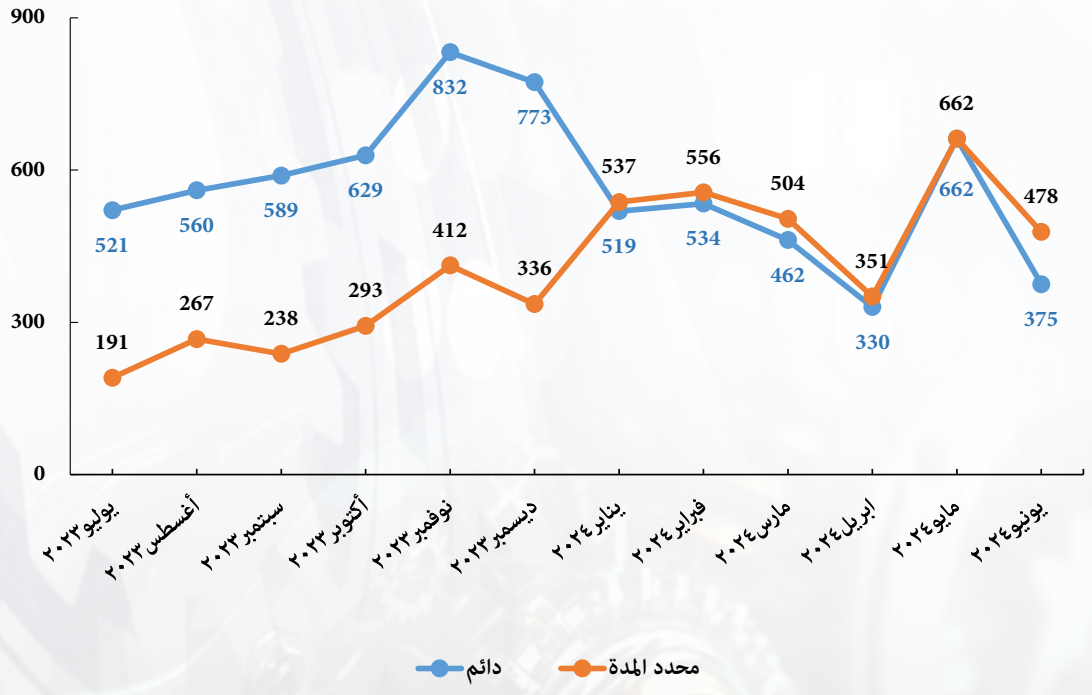

بلغ عدد خدمات السجل الصناعي خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٤) ١١٦١١ سجل

مقارنة بالعام المالي السابق ٩٦٦٤ سجل

بمعدل نمو بلغ ٢٠٪

التصنيع المحلى

إدارة مراجعة المكون المحلي

التخفيضات الجمركية

حساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج وتطبيقاً للقانون رقم ٢١٨ لسنة٢٠٢٢ والذي ينظم الضوابط الخاصة بحساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج الذى يُحفز بها المُصنع بأن تحصل الشركة على حوافز جمركية وتزداد هذه الحوافز كلما زادت نسبة التصنيع المحلي في المنتج.

الإفراج الجمركى المؤقت

دراسة طلبات الإفراج عن المكونات المستوردة للعملية التصنيعية والسماح بالإفراج المؤقت وذلك في حالة عدم إنهاء الدراسة المطلوبة لحساب نسبة التصنيع المحلي في المنتج.

نسبة القيمة المضافة المحلية

حساب نسبة القيمة المضافة المحلية للشركات المُصدرة لإكسابها شهادة المنشأ المصري طبقاً للاتفاقيات الدولية المبرمة مع مصر.

إدارة تنمية المنتجات المحلية

احتياجات الجهات الحكومية

إفادة الجهات الحكومية بحجم احتياجاتهم من الإنتاج المحلي وإفادتهم بقائمة من الشركات المنتجة لتلك المنتجات.

المناقصات الحكومية

حساب نسب المكون الصناعي المصري في المنتج للتقدم للمناقصات الحكومية طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتفضيل المنتج المحلي.

دعم الصادرات

حساب نسبة القيمة المضافة المحلية للمنتجات التي يتم تصديرها للحصول على دعم الصادرات وذلك لجميع القطاعات الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك تختص الإدارة المركزية بعمل دراسات متخصصة لتعميق التصنيع المحلي وذلك من خلال تحديد المكونات التي يتم تصنيعها محليا وربطها بالشركات المنتجة لتلك المنتجات
المشاركة في أعمال الأمانة الفنية للجنة الخاصة بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتج المحلي.

إجمالي عدد الدراسات التى أجرتها الهيئة فى مجال التخفيضات الجمركية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
وسائل النقل	٨٢٥
أجهزة منزلية	١٧٩١
أدوات إنارة	٣٣
محركات كسرية	٨٢
منتجات متنوعة	١٦١
الإجمالى	**٢٨٩٢**

تطور الدراسات التى أجرتها الهيئة فى مجال التخفيضات الجمركية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

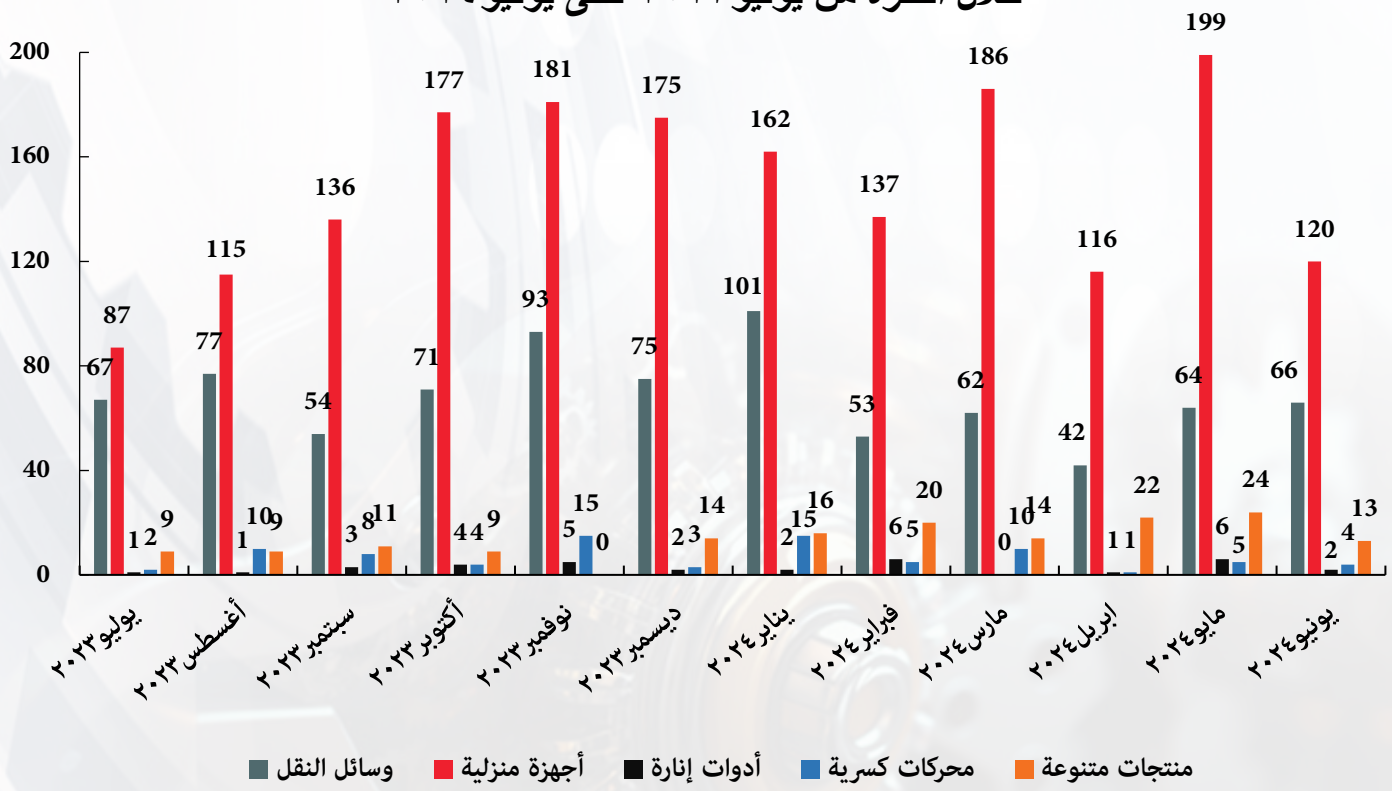

إجمالي عدد الدراسات التي قامت بها الهيئة فى مجال تنمية المنتجات المحلية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
احتياجات الجهات الحكومية	٤٠٦
تحديد نسبة المكون المحلي للمناقصات الحكومية	٧٤٢
شهادة القيمة المضافة لدعم الصادرات	١٩٤٨
الإجمالي	٣٠٩٦

تطور عدد الدراسات التي قامت بها الهيئة فى مجال تنمية المنتجات المحلية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

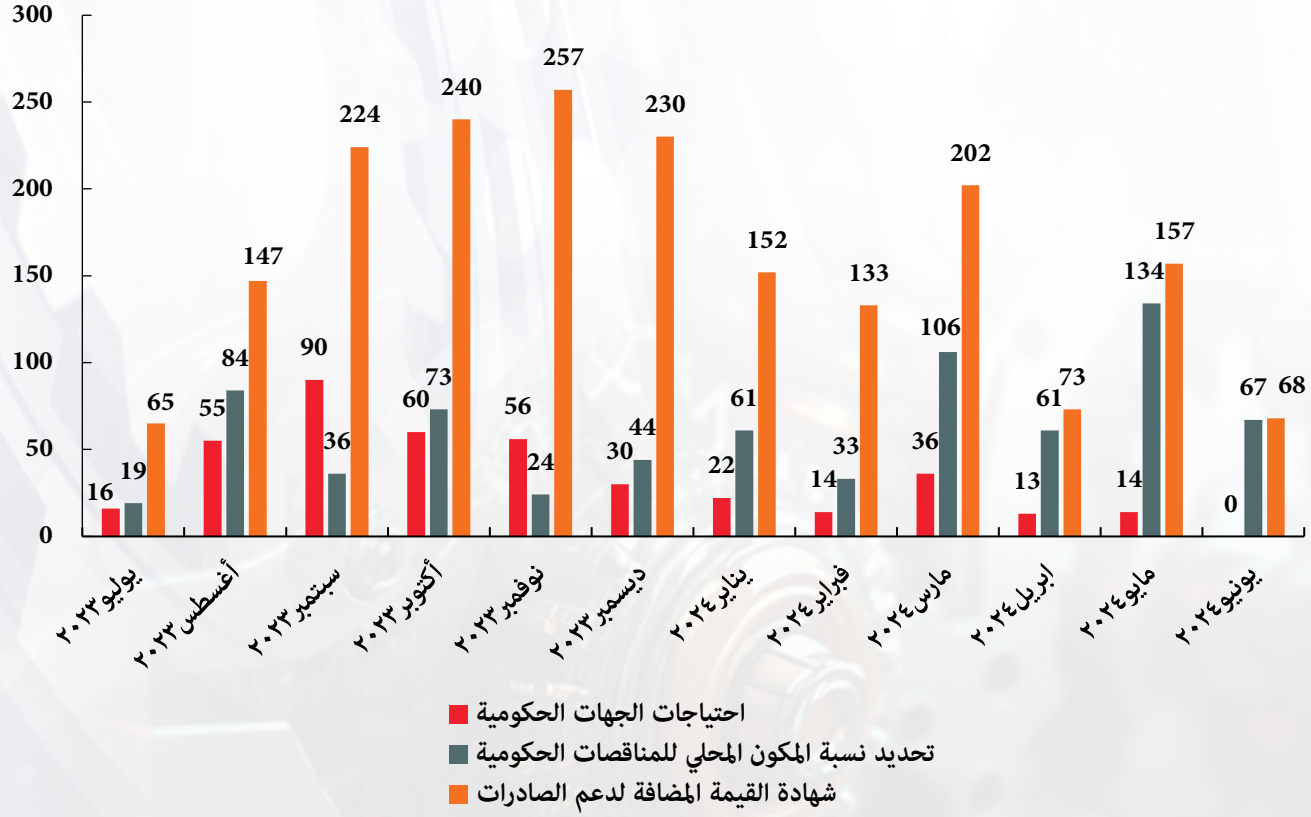

أدت مساهمة المكون المحلي إلى تقليل قيمة الواردات بقيمة **٩,٠٤ مليار جنيه** مقارنة بالاستيراد الكامل للمنتجات تامة الصنع خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

تطور قيمة مساهمة المكون المحلي في تقليل قيمة الواردات خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

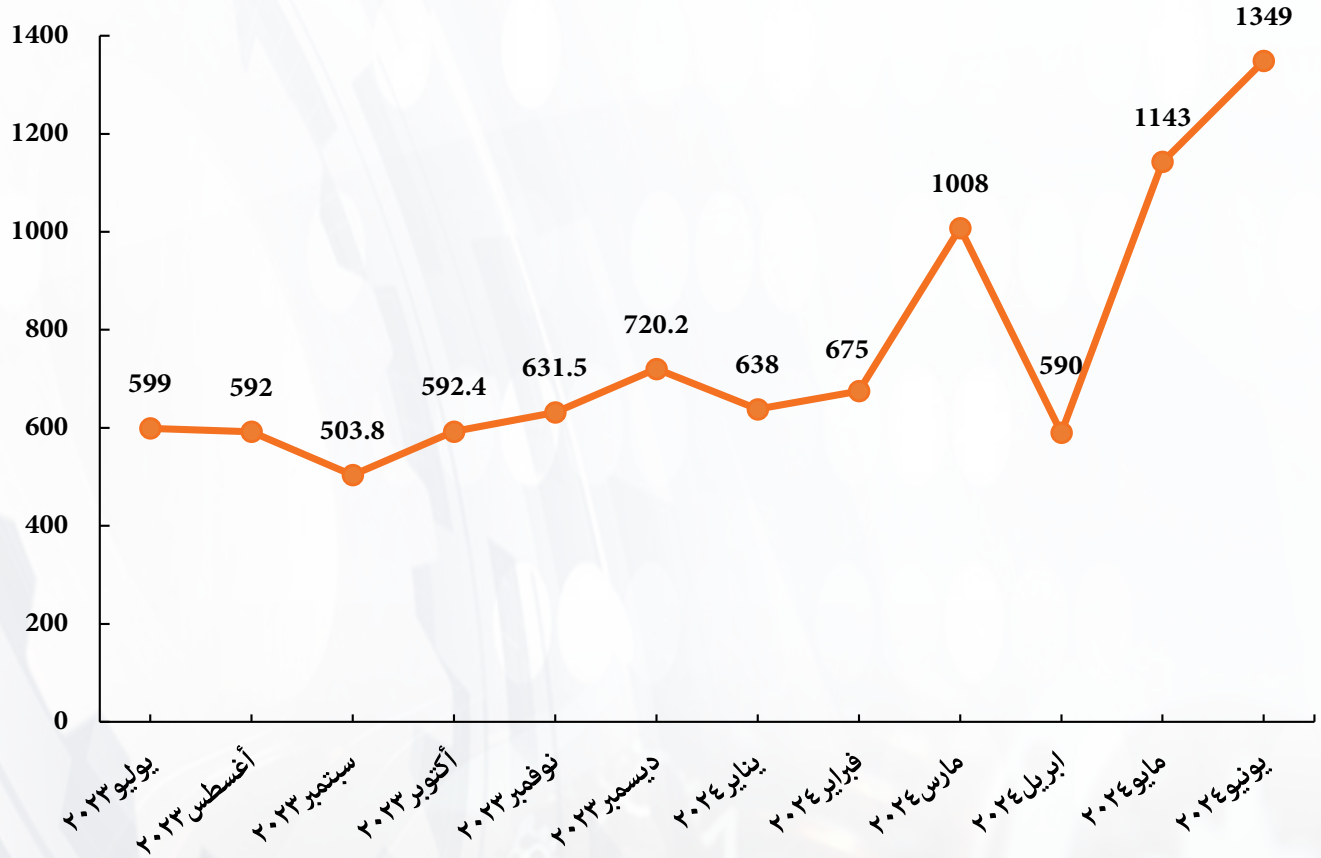

الشئون الفنية

إجمالي المعاينات الفنية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
عدد المعاينات الفنية	٢٤٦٠١

تطور عدد المعاينات الفنية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

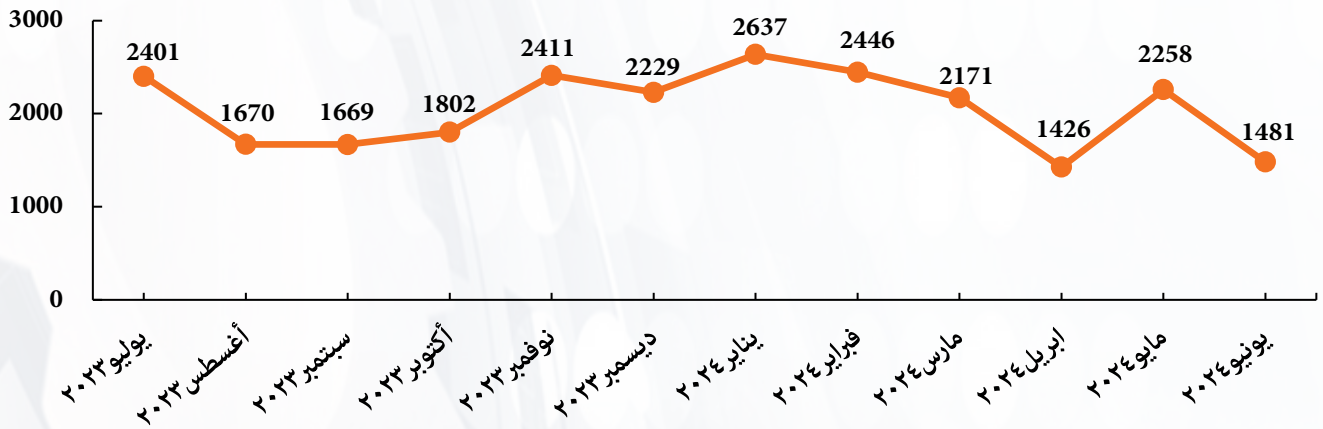

بلغ عدد المعاينات الفنية خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٢٤٦٠١ معاينة

مقارنة بالعام المالي السابق ١٩٦١٥ معاينة

بمعدل نمو بلغ ٢٥٪

حماية البيئة

- إصدار الموافقات البيئية للمشروعات قليلة المخاطر، والبت فى دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات عالية المخاطر.
- إصدار ترخيص تداول المواد الكيماوية الخطرة.
- التفتيش والاصحاح البيئي (توفيق أوضاع) للمنشآت الصناعية.
- مراعاة البعد البيئي فى تسكين الأنشطة الصناعية بالوحدات والأراضى الصناعية.

إجمالي عدد خطابات الإفراج الجمركى وتحديد الاحتياجات السنوية من يوليو ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
خطابات الإفراج الجمركى	٢٦٢
خطابات تحديد الاحتياجات السنوية	٣١٥
الإجمالي	٥٧٧

تطور عدد خطابات الإفراج الجمركى وتحديد الاحتياجات السنوية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

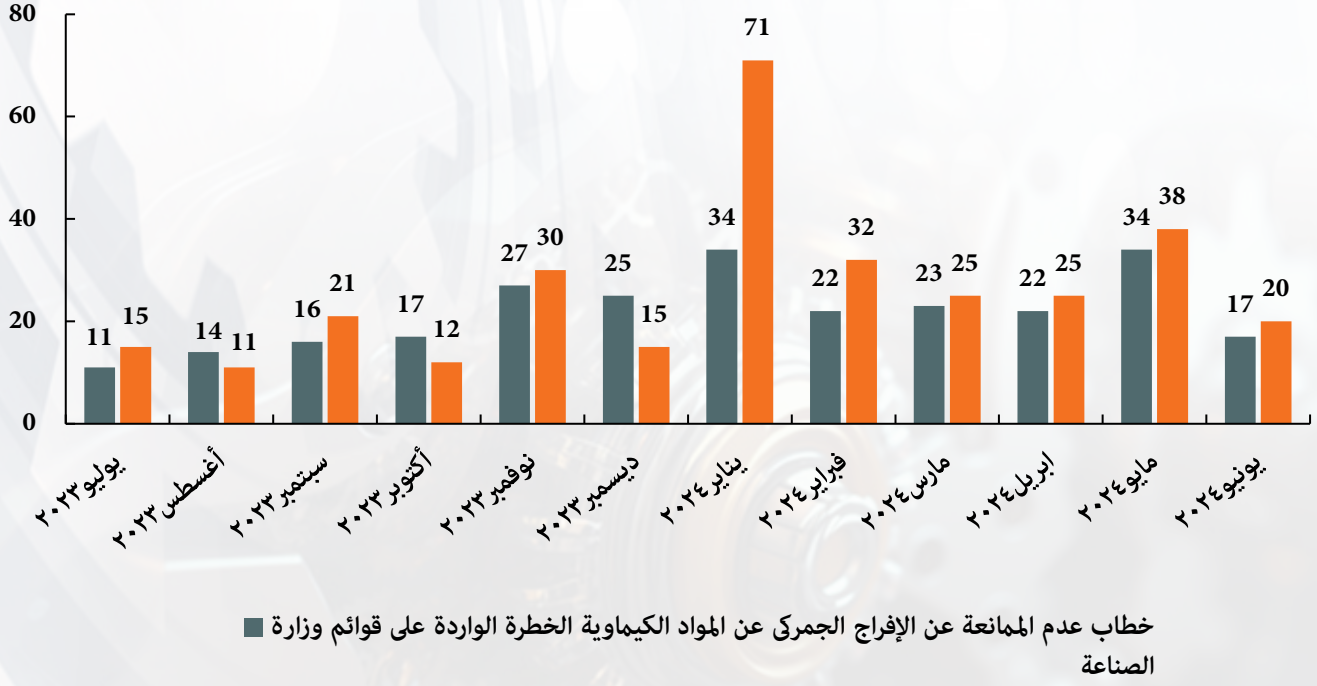

إجمالي عدد الموافقات البيئية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

البيان	الإجمالي
عدد الموافقات البيئية	١٣٨٤٦

تطور عدد الموافقات البيئية خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

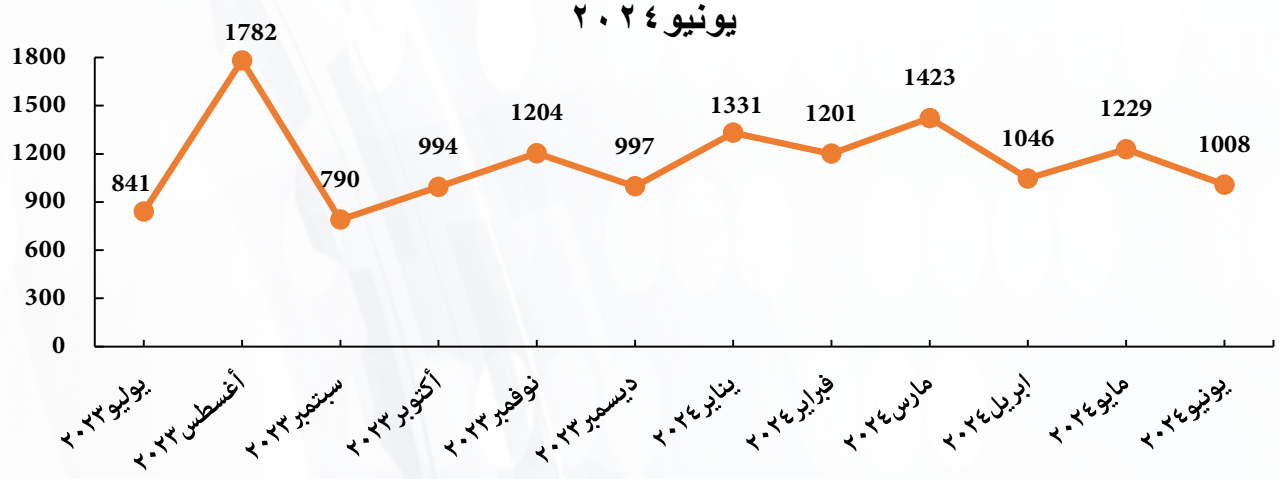

بلغ عدد الموافقات البيئية خلال العام المالي (٢٠٢٣/٢٠٢٤) ١٣٨٤٦ موافقة

مقارنة بالعام المالي السابق ٧١٢١ موافقة

بمعدل نمو بلغ ٩٤٪

معاينات وتفتيش خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

البيان	٢٠٢٣						٢٠٢٤						الإجمالي
	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	
المعاينات للمنشآت الصناعية لتحديد الأنشطة المجاورة وتحديثها	٤٨	٣٦	٥١	٥٣	٦٣	٥٥	٨٩	٩١	٨١	٥٥	١١٩	٦٧	٨٠٨
التفتيش على المنشآت الصناعية	٤٥	٤٨	٦١	٧١	٨٧	٧٥	١٥٧	٧٠	٨٦	٥٠	٧٦	٤٧	٨٧٣

تسكين الأنشطة الصناعية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو ٢٠٢٤

البيان	٢٠٢٣						٢٠٢٤						الإجمالي
	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	
البت فى طلبات تسكين الأنشطة الصناعية الخاصة بالمجمعات والمناطق الصناعية من الناحية البيئية	١١٣	١٢٣	٦٢	٦٥	٣٠	٧٨	٨٣	٣١	١٨٧	٣٧	٦٤	٠	٨٧٣

الحماية المدنية

- في ضوء تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة٢٠٢٢ وتيسيراً على السادة المستثمرين تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر وبالتنسيق مع باقي الجهات المعنية اصدار كافة الموافقات والتصاريح المطلوبة على أن يوقع المستثمر إقراراً بمسئوليته التامة عن تشغيل المصنع وفق الاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة فى هذا الشأن.

الحماية المدنية خلال الفترة من يوليو٢٠٢٣ حتى يونيو٢٠٢٤

البيان	٢٠٢٣						٢٠٢٤						الإجمالي
	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	
معاينات الحماية المدنية لرخص الاخطار والمسبق	١١٧	٢١٥	٢٠٦	١٩٢	٢١٢	١٩٤	٥٢٢	٥٣٤	٤٥٦	٢٧٩	٤١١	٢٤١	٣٥٧٩
الموافقة على تقرير الاستشاري لأعمال الحريق لترخيص الأنشطة المسبق	١٣	١٨	٢٢	١٥	٥١	٤٦	٤٠	٢١	١٤	١٠	٢٠	١٢	٢٨٢
مراجعة البرامج الزمنية لاستيفاء أعمال الحماية المدنية لترخيص الأنشطة المسبق	٨١	٥٦	٨٢	٩٩	٧٦	٩٣	٩٧	٧٨	٧٧	٥٨	٨٠	٧٨	٩٥٥

مكاتب الاعتماد

مكاتب الاعتماد

مكاتب الاعتماد هي المكاتب الاستشارية الهندسية المرخص لها من هيئة التنمية الصناعية للعمل في مجال فحص جميع الأمور الفنية والمستندات الخاصة بالتراخيص الصناعية، والتي يجوز أن يلجأ اليها طالب الترخيص للتأكد من استيفاء المنشأة الصناعية الشروط والإجراءات واعطائه شهادة اعتماد مقبولة لتقديمها للهيئة، على أن تتمتع هذه المكاتب بالقدرات المهنية من حيث التصميم والإشراف.

خدمات الاعتماد:

فحص المستندات الخاصة بإقامة المنشآت والمحال الصناعية أو إدارتها أو تشغيلها وتحديد مدى استيفائها للاشتراطات الفنية المطلوبة وغيرها من الإجراءات المقررة قانوناً، وكذلك فحص مدى استمرار التزام المنشآت والمحال الصناعية المرخص لها بالاشتراطات المشار إليها، حيث تقوم بعدها بإصدار شهادة الاعتماد وهي الوثيقة التي تؤكد فيها استيفاء المنشأة للقواعد والإجراءات وكل أو بعض الاشتراطات المطلوبة قانوناً واللازمة لإقامة المنشأة أو إدارتها أو تشغيلها

يبلغ عدد المكاتب المعتمدة (١٤) مكتب اعتماد لدى الهيئة

م	اسم مكتب الاعتماد
١	إيجك – بيت خبرة هندسي
٢	بيت الخبرة – العفيفي للاستشارات الهندسية
٣	بيت الخبرة – دار الاستشارات الهندسية
٤	مجموعة بناء للاستشارات
٥	بيت الخبرة - المجموعة الفرنسية للخدمات الاستشارية – عساف
٦	إنجينيرينج كونسلتنج بيرو
٧	دار الاستشارات المعمارية A-C-H
٨	المكتب الاستشاري الهندسي
٩	عبد الفتاح محمد اليمنى أبو أحمد
١٠	صالح وحجاب استشارات هندسية واقتصادية متكاملة (بيت خبرة)
١١	مكتب مصر للاستشارات (مختار محمود صديق وشركاه)
١٢	مكتب كوزموس E للتصميمات والإشراف والاستشارات الهندسية
١٣	مكتب جرجس ملاك فرج مجلي بقطر
١٤	المكتب المصري للاستشارات الهندسية (بيكت)

مجال عمل مكاتب الاعتماد:

مرحلة ما قبل الانشاء:

خدمة اصدار شهادة اعتماد تفيد الموافقة المبدئية على أعمال الحماية المدنية لتقديمها عند استخراج رخصة البناء.

مرحلة ما قبل التشغيل:

١. إصدار شهادة اعتماد لاستخراج رخصة التشغيل بناءً على طلب المستثمر.
٢. إصدار شهادة اعتماد لاستخراج رخصة تشغيل بناءً على طلب الهيئة.
٣. خدمة اصدار شهادة اعتماد تفيد استيفاء اشتراطات الحماية المدنية لتقديمها للحصول على رخصة التشغيل بناءً على طلب المستثمر.
٤. اصدار شهادة اعتماد تفيد استيفاء / استمرار استيفاء اشتراطات الحماية المدنية لتقديمها للحصول على رخصة التشغيل بناءً على تكليف الهيئة.

أثناء مرحلة التشغيل:

١. (التعديل الفني) بناءً على طلب المستثمر.
٢. (فحص المنشأة الصناعية أثناء التشغيل) بناءً على تكليف الهيئة فقط.

يتم تحديد مقابل خدمات مكاتب الاعتماد وفقاً للمعايير الواردة بدليل مكاتب الاعتماد

- الرسوم السنوية للتسجيل والتعديل وإعادة التأهيل مقدارها (٢٢٨١٢) جنيهاً شامل ضريبة القيمة المضافة.
- تلتزم مكاتب الاعتماد المؤهلة بإبرام وثيقة تأمين سنوية قابلة للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة بالقيمة التي تحددها الهيئة وتتصدر الوثيقة لصالح الهيئة من إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في مصر.
- يتم تسليم شهادات تسجيل مكاتب على الوثائق المؤمنة، كما يتم تسليمهم وثائق مؤمنه صادرة من مجمع الإصدارات المؤمنة لاستخدامها في الدورة المستندية لإصدار شهادات الاعتماد بناء على التكليفات الصادرة عن رئاسة الجمهورية في هذا الشأن.

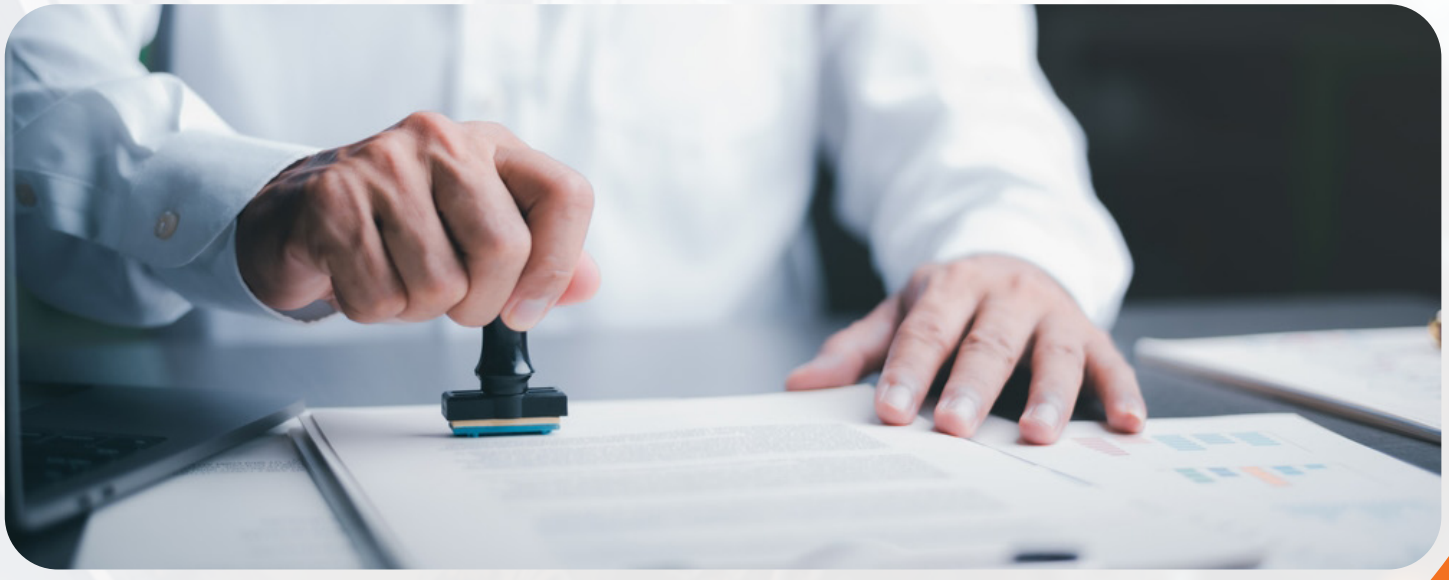

التحول الرقمي

التحول الرقمي

التحول الرقمي يعتبر أساسيا في العصر الحالي حيث يساعد علي تحسين كفاءة العمل وتقديم خدمات أفضل للمستثمرين ويعزز التنافسية ويفتح أبوابا جديدة للابتكار والنمو الاقتصادي، كما يسهل الوصول إلى المعلومات مما يعزز التفاعل بين الهيئة والمستثمرين

ومن هنا جاء حرص الهيئة العامة للتنمية الصناعية على ميكنة خدماتها واستخدام أنظمة الانترنت والحلول الرقمية لتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم للمشاريع الصناعية، وكان من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها التعاقد مع شركة WE لاستضافة خوادم الهيئة وفق أحدث النظم التكنولوجية المؤمنة وقد قمنا بجهود كبيرة من أجل تحقيق هذا الإنجاز الهام.

لوحة مؤشرات خدمات الهيئة (Dashboard)

تم استحداث لوحة مؤشرات لمراقبة الطلبات الواردة للهيئة والخدمات المقدمة وزمن تنفيذها (تم الانتهاء من التنفيذ وفي مرحلة التشغيل التجريبي)

تتيح لوحة المؤشرات Dashboard عرض المعلومات المعتمدة على البيانات باستخدام أساليب التمثيل المرئي للبيانات، بالإضافة لإحصائيات التّتبع ومؤشرات الأداء الرئيسية للهيئة KPIs بصيغة سريعة وسهلة، متضمنة المعلومات الأكثر صلة والتي يمكن فهمها بلمحة.

التحول من عرض تقرير ورقي الى التمثيل المرئي للبيانات Data visualization هدفه الأساسي مساعدة صنّاع القرار في متابعة تقدم الاعمال بصورة سهلة واتخاذ الاجراء اللازم وفي وقت أقصر

يتم تحديث البيانات على لوحة المؤشرات بشكل لحظي.

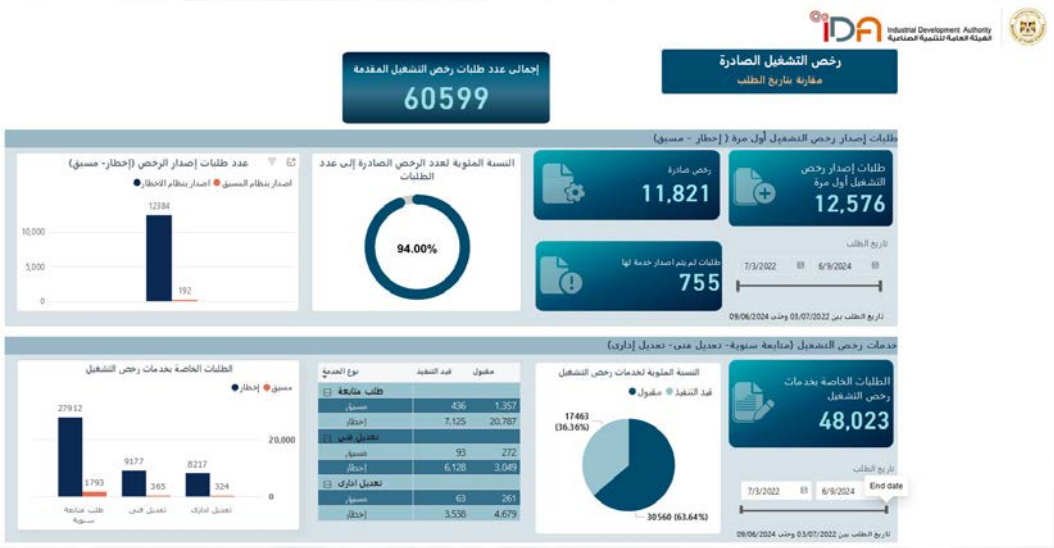

تصاريح التشغيل المؤقتة
تصاريح التراخيص المؤقتة الصادرة طبقاً لفروع الهيئة
إجمالي المتقدمين للحصول على التصاريح
2,146
ما تم إصداره
2,052
إجمالي القوى المحركة المطلوبة للمنشآت (كيلووات)
155,904
النسبة المئوية لعدد الرخص الصادرة لعدد الطلبات
96%
تاريخ الإصدار
التصاريح طبقاً للقطاع الصناعي

رخص البناء
إجمالي طلبات الرخص
2371
الطلبات المقبولة
2091
طلبات قيد التنفيذ
159
الطلبات المرفوضة
121
النسبة المئوية لعدد الرخص المقبولة لعدد الطلبات
88.19%
تاريخ تقديم الطلب
إحصائيات أنواع الطلبات
إجمالي خدمات رخص المباني
1105
الطلبات المقبولة
963
طلبات قيد التنفيذ
104
الطلبات المرفوضة
38
النسبة المئوية لعدد خدمات الرخص المقبولة لعدد الطلبات
87.15%
تاريخ طلب الخدمة
خدمات رخص المباني

الطلبات التى تم الموافقة على تخصيص أرض صناعية لها
من خلال لجنتى 2100 - 2067
جهة الولاية
عدد القطع
2129
المشروعات المُخصصة
1261
مساحة الأرض (م2)
9,716,218
عدد العمالة
138,670
حجم الإستثمارات (المليون جنية)
121,797
نوع التخصيص
المشروعات المُستلمة للأرض
656
المساحة المخصصة (م2)
5,508,904
المشروعات غير المُستلمة للأرض
605
المساحة المخصصة (م2)
4,207,313
موقف المشروعات المُستلمة للأرض
موقف المشروعات غير المُستلمة للأرض

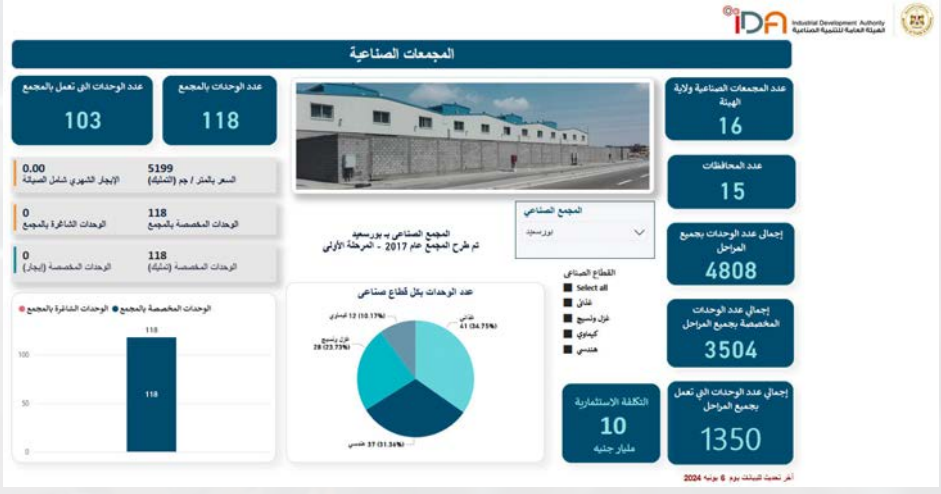
المجمعات الصناعية
عدد المجمعات الصناعية ولاية الهيئة
16
عدد المحافظات
15
إجمالى عدد الوحدات بجميع المراحل
4808
إجمالى عدد الوحدات المخصصة بجميع المراحل
3504
إجمالى عدد الوحدات التى تعمل بجميع المراحل
1350
التكلفة الاستثمارية
10
مليار جنيه
عدد الوحدات بالمجمع
118
عدد الوحدات التى تعمل بالمجمع
103
المجمع الصناعى ب بورسعيد
تم طرح المجمع عام 2017 - المرحلة الأولى
عدد الوحدات بكل قطاع صناعى
الوحدات المخصصة بالمجمع
الوحدات الشاغرة بالمجمع

الاتفاقيات الدولية

الاتـفـاقـيـات الـدولـيـة

أهم الدول التي تم التعاون معها:

الأردن		تونس		الجزائر		الكويت	
فرنسا		زامبيا		السعودية		كوريا الجنوبية	
جنوب السودان		فيتنام		نيجيريا		الكاميرون	
نيوزيلندا		قطر		تركيا		سيريلانكا	
جيبوتي		ألمانيا		صربيا		كولومبيا	
أذربيجان		العراق		الصين		بيلاروسيا	
ايطاليا		جنوب إفريقيا		البحرين		الامارات	
قبرص		اليونان		فنزويلا		اوزبكستان	
اليابان		النمسا		روسيا			

أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي تم التعاون معها:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين		الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية	
تجمع البريكس		الاتحاد الاوروبي	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)		البنك الدولي	
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا)		الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	
بنك التنمية الألماني		منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)			

الترويج للاستثمار

أهم الشركات التي تم التعامل معها من خلال التمثيل التجاري بشأن الترويج للاستثمار	
•شركة نمور اللبنانية	•شركة Korrun الصينية
•شركة Hebie Xinjing Manifacturing الصينية	•شركة RIOMA الاسبانية
•شركة Vestel التركية	•شركة Alcomet البلغارية
• شركة Kronospan النمساوية	•شركة Mutares الألمانية
•شركة Venkata الهندية	•شركة ASPIS اليونانية
•شركة لاى دووى الصينية	•شركة PRYSMAIN الإيطالية
•شركة Le Safre الفرنسية	•شركة Olives Rosello الأسبانية
•شركة Carritec الكندية	•مستثمر مصري مقيم في الصين
•شركة cube الألمانية	•شركة martinelli ginetto group الإيطالية
•شركة Oliventia Oleycola S.L الاسبانية	•شركة Aisewei الصينية
•شركة REEKA Flavour and Fragrance الماليزية	•شركة jiangsu lianfa textile co .ltd الصينية
•شركة SLA MEA For furniture اللبنانية	•شركة يونايتد جروب الإماراتية
•شركة Great wall Motors الصينية	

المشروعات القومية

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

يعتبر مشروع مدينة الجلود بالروبيكي من المشروعات القومية التي سوف تعود على الدولة والمجتمع بفوائد عدة حيث تتضمن استراتيجية وزارة التجارة والصناعة التطوير والارتقاء بقطاع صناعة دباغة الجلود بمصر من خلال إنشاء مدينة صناعية متخصصة بمنطقة الروبيكي للنهوض بالقطاع وتطويره لزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وبما يحقق المنافسة في الأسواق العالمية وزيادة الصادرات وإتاحة المزيد من فرص العمل حيث تهدف إلى:

- إنشاء أول مدينة صناعية متخصصة في دباغة الجلود بمنظومة كاملة للخدمات.
- نقل وإعادة توطين وتطوير مدابغ مصر القديمة بالمدينة الجديدة بالروبيكي للمساهمة في إزالة أحد مصادر التلوث بالقاهرة والحفاظ على منطقة سور مجرى العيون كمنطقة أثرية.

إنجازات إدارية:

- تم البدء في تنفيذ قرار القرار الجمهوري رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن مساهمة الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمساحة (١٨٩ فدان) كحصة عينية في شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني بمدينة الجلود بالروبيكي.
- تم إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني واختيار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتم تعيين الدكتور / ناهد يوسف بصفتها رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية رئيس لمجلس إدارة الشركة.
- جاري التنسيق بشأن اعتماد عقود ملكية الوحدات بنظام المقايضة، حيث تم اعتماد ٢٥ عقد وجاري دراسة أوراق باقي المستفيدين.

إنجازات فنية:

تم التنسيق بشأن ما يلي:

- البدء في توسعات المرحلة الاولي لمحطات الصرف بالإضافة الي انشاءات المرحلة الثانية وتمت الترسية على شركة الخرافي إنترناشيونال وجاري تجهيز الموقع.
- البدء في تنفيذ خط الطرد ومحطة الرفع من الروبيكي الى مخرج محطة العاشر وبلغت نسبة التنفيذ ١٠٪.
- بالنسبة لمحطة الرفع تم تنفيذ عداية نفقية جنيفا وتم تنفيذ ٥ غرف محابس وجاري العمل علي تسليح الحوائط.

منطقة شق الثعبان

في إطار توجيهات القيادة السياسية بالنهوض بمنطقة شق الثعبان وتحويلها إلى مدينة عالمية لتصنيع الرخام والجرانيت وفي ضوء استراتيجية الدولة نحو النهوض بصادرات المنطقة لتصل الى مليار دولار، وتقنين أوضاع المصانع القائمة بها ، قام كل من اللواء ا ح حسن عبد الشافي مستشار رئيس الجمهورية والمهندس احمد سمير وزير التجارة والصناعة والدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية واللواء خالد عبد العال محافظ القاهرة وبالتعاون مع مشروع اعمال مصر الممول من الوكالة الامريكية USAID بتسليم الدفعة الأولى من التراخيص الصناعية والسجل الصناعي للسادة مستثمري شق الثعبان لتوفيق أوضاعهم ودخول مشروعاتهم تحت مظلة الاقتصاد الرسمي

الهيئة قامت بإعداد دراسة مستفيضة لتطوير المنطقة بشكل شمولي متكامل، وتبسيط للاشتراطات الخاصة بالحماية المدنية والبيئة والسلامة والصحة

تنفيذاً لاستراتيجية تطوير المنطقة وبدء توفيق أوضاع المصانع، تم بالمنطقة مؤخرا افتتاحات طرق وانشاء وتشغيل محطة وقود وأعمال ترفيق ، كل هذا يتم بالتوازي مع التطوير والارتقاء بصناعة الرخام والجرانيت بشق الثعبان لتكون مدينة متكاملة تعمل وفق معايير تقنية عالمية تتمتع بالتوافق البيئي وجودة المنتجات ورفع تنافسيتها، بما يسمح لها بالتصدير لكبرى الأسواق الإقليمية والعالمية لتصل قيمة صادرات القطاع إلى مليار دولار

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر

نسب تنفيذ المشروعات

محافظة قنا: رفع كفاءة البنية التحتية بالمناطق الصناعية بمحافظة قنا.

أ- نسب تنفيذ أعمال المرحلة الأولى (كهرباء – مياه – صرف – حريق – غاز – إتصالات):

المحافظة	المنطقة الصناعية	نسبة التنفيذ للمنطقة
قنا	قفط	٩٧ %
	هو	٩٢ %

ب- نسب تنفيذ أعمال المرحلة الثانية (أعمال الطرق وتنسيق الموقع العام وانشاء الاسوار والبوابات – الكهرباء الموزعات الرئيسية):

المحافظة	المنطقة الصناعية	نسبة التنفيذ للمنطقة
قنا	قفط	٦٨,٥ %
	هو	٦٠ %

محافظة سوهاج: رفع كفاءة البنية التحتية بالمناطق الصناعية بمحافظة سوهاج.

أ- نسب تنفيذ أعمال المرحلة الأولى (كهرباء – مياه – صرف – حريق – غاز – اتصالات):

المحافظة	المنطقة الصناعية	نسبة التنفيذ للمنطقة حتي تاريخه
سوهاج	غرب جرجا	٧٢ %
	غرب طهطا	٦٨ %

ب- نسب تنفيذ أعمال المرحلة الثانية (أعمال الطرق وتنسيق الموقع العام وانشاء الاسوار والبوابات – الكهرباء الموزعات الرئيسية):

المحافظة	المنطقة الصناعية	نسبة التنفيذ للمنطقة
سوهاج	غرب جرجا	٦٧ %
	غرب طهطا	٦٧,٥%

١. في أكتوبر ٢٠٢٣ تم تسويه الخلافات بين الهيئة وشركتي المقاولون العرب وحسن علام وتم الاتفاق على تسوية كافة نقاط الخلاف والتوجيه بسحب مذكرة الحكم المقدمة من الشركتين.
٢. تم ترسية تنفيذ أعمال المبانى الإدارية والخدمية فى الأربع مناطق بإجمالى قيمة ٣٨٧,٩٢٨,٧٥٠ جنيه مصرى وجارى توقيع العقد.
٣. صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٤ بنقل ولاية المنطقة الصناعية قفط بمساحة ٤٠٦,٧٩ فدان من محافظة قنا إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
٤. بدأت الهيئة فى دراسة مستخلصات تعويضات عقود المقاولين لإرسالها للجنة العليا للتعويضات تمهيدا للعرض على مجلس الوزراء (عدد ٢ مستخلص تم إرسالهم حتى تاريخة).

ترفيق المناطق الصناعية

قامت الهيئة بتقديم الدعم والإشراف الفني على أعمال ترفيق ورفع كفاءة البنية التحتية للمناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة

الدعم المقدم	المناطق الصناعية
٩٣٣,٤ مليون جنيه (لتنفيذ أعمال ترفيق بالفترة الحالية)	تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة بمحافظة المنيا (النسبة الحالية للأعمال ٩٥%)
	تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بجمصة بمحافظة الدقهلية (النسبة الحالية للأعمال ١٠٠%)
	تنفيذ أعمال محطة معالجة الصرف بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم بمحافظة الفيوم (النسبة الحالية للأعمال٢٦ %)
	تنفيذ أعمال محطة معالجة الصرف بالمنطقة الصناعية بكوم أبوراضي بمحافظة بني سويف (النسبة الحالية للأعمال ٣٣.٩٢%)
	تنفيذ أعمال مرافق بالمنطقة الصناعية بقويسنا بمحافظة المنوفية (النسبة الحالية للأعمال ٩٨%)

٤٢ محور السلام - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - القاهرة
+(٢٠٢) ٢٥٣٧٠٣٦٠
+(٢٠٢) ٢٥٣٧٠٣٣٧
١٩٧٨٠
info@ida.gov.eg
www.ida.gov.eg
/IDA.Egypt

لزيارة موقع الهيئة
باستخدام ال QR CODE